Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

11 Novembre 2010
11 نونبر 2010

ألمانيا/ المغرب/ حقوق الإنسان
السيد حرزني يؤكد في برلين أن المغرب هو الطرف الوحيد الذي يبذل مجهودات صادقة و جادة لتسوية النزاع حول الصحراء

برلين/10/ 11/ ومع/ أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, السيد أحمد حرزني, خلال اجتماعات عقدها مع مسؤولين ألمان اليوم الأربعاء في برلين, أن المغرب هو الطرف الوحيد الذي يبذل مجهودات صادقة وجادة لتسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية, وهو ما تشهد عليه مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحتها المملكة من أجل الطي النهائي لهذا الملف.

وأضاف السيد حرزني, الذي اجتمع مع السيد ماركوس لونينغ, مفوض الحكومة الألمانية المكلف بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية, ومع السيد غونتر غلوزر, (الحزب الاشتراكي الديموقراطي), عن المجموعة المغاربية بالبرلمان (بوندستاغ) الألماني, أن الطرف الآخر لا يريد الدخول في مفاوضات جدية من أجل إنهاء النزاع حول الصحراء, بل يظل حبيس مواقف جامدة و متجاوزة, لا تنخرط في روح التوافق والواقعية التي دعا إليها مجلس الأمن.

ومن جهة أخرى, أشار رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث التي شهدتها مدينة العيون, مؤخرا, لا تحمل أي بعد سياسي بل هي حركة اجتماعية, تم التعاطي معها بشكل منضبط وفق ما يمليه القانون.

وعرض السيد حرزني على مخاطبيه الألمان, ملف السيد مصطفى سلمة ولد سيدي مولود, الذي تعرض للاختطاف في شتنبر الماضي فوق التراب الجزائري, من طرف مليشيات (البوليساريو).

وقال إن اختطاف السيد مصطفى سلمة, الذي ما يزال مصيره مجهولا, يعتبر خرقا سافرا لكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تكفل حرية الرأي والتعبير والتنقل, مشيرا إلى أن الجزائر تتحمل كامل المسؤولية عن هذا الاختطاف من وجهة نظر القانون الدولي.

كما تطرق إلى الأوضاع المأساوية في مخيمات تندوف, خاصة على مستوى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمارسها عناصر (البوليساريو) هناك, و التي تتحمل فيها الجزائر, أيضا, المسؤولية القانونية الكاملة, مشيرا إلى الرفض الذي تواجه به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإجراء إحصاء لساكنة هذه المخيمات.

ومن جهة أخرى أبرز السيد حرزني الإنجازات التي قام بها المغرب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان, مشيرا إلى أنه بعد الانتهاء من تسوية ملف ماضي حقوق الإنسان, فإن المغرب مقبل الآن على إصلاحات مؤسساتية تشمل استقلال القضاء و تعديل القانون الجنائي وملاءمته مع القانون الدولي, إضافة إلى ورش الجهوية وتحسين أداء السلطة التشريعية وإنشاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

المغرب/جهات/حقوق الإنسان
تأسيس التنسيقية المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي بإقليم تنغير

ورزازات 11/11/ومع/ تم مؤخرا تأسيس التنسيقية المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي بإقليم تنغير, والتي تندرج في إطار تفعيل توصيات (هيئة الإنصاف والمصالحة) الهادفة إلى ضمان جبر الأضرار الجماعية في المناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها.

وأوضح بلاغ للمكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بورزازات أن الاجتماع التأسيسي لهذه التنسيقية أشرف عليه وفد ضم كلا من السادة عبد الحق مصدق, مكلف بمهمة بديوان رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, وعبد اللطيف قاسم ومحمد هكاري عن المكتب الإداري الجهوي للمجلس بورزازات, وتميز بقراءة ومناقشة النظام الداخلي للتنسيقية المحلية الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع.

وأضاف البلاغ, الذي توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه اليوم الخميس, أن التنسيقية المحلية لجبر الضرر الجماعي بتنغير تضم عمالة الإقليم, والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لورزازات, ومؤسسة التعاون الوطني, والمديرية الإقليمية للتجهيز, والمندوبيات الإقليمية لوزارات السياحة والثقافة والشبيبة والرياضة والصحة والتربية الوطنية والصناعة التقليدية.

كما تضم التنسيقية المحلية في عضويتها كلا من مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير (وحدة تدبير البرنامج), والمجلس الإقليمي لتنغير, وبلديتي قلعة مكونة وتنغير, والجماعة القروية لتودغة العليا, وجمعيات "نساء دادس للتنمية" و"مقورن للتنمية" و"الفضاء الجمعوي لقلعة مكونة" و"دادس مكونة للتنمية" و"فرع تنغير لمنتدى الحقيقة والإنصاف" وممثل عن لجنة الإشراف الوطنية.

وحسب المصدر ذاته, فإن الاجتماع التأسيسي للتنسيقية المحلية لإقليم تنغير تميز بالكلمة التي ألقيت باسم رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والتي تم من خلالها التذكير بمميزات التجربة المغربية في مجال جبر الضرر الجماعي "التي تشكل إضافة نوعية إلى تجارب لجان الحقيقة عبر العالم بما قدمته من نتائج بناء على المنهجية التي زاوجت بين التشارك ومراعاة النوع".

من جهته, أكد عامل إقليم تنغير السيد محمد نخشى, في كلمة ألقاها بهذه المناسبة, استعداد السلطات الإقليمية لتقديم الدعم الكامل لبرنامج جبر الضرر الجماعي, والمساهمة الفعالة في أجرأته على أرض الواقع.

كما جدد التزام عمالة الإقليم بأداء نسبة 10 بالمائة كمساهمة من الجمعيات في المشاريع التي تمولها مندوبية الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تكليف المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بورزازات بإعداد مشاريع اتفاقيات للشراكة مع كل من المجلس الإقليمي لتنغير, وباقي الجماعات المنتخبة المعنية ببرنامج جبر الضرر الجماعي بالإقليم وإرسالها للشركاء قصد دراستها وإعدادها للمصادقة خلال الاجتماع القادم للتنسيقية المحلية.

ج/ح ه/

دك ومع

ومع ـ جميع الحقوق محفوظة

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme